تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لإحتياجات سوق العمل في الجزائر

Analysis of the adaptation of higher education outputs to the needs of the labor market in Algeria

راقي دراجي[1]، زروقي محمد الأمين[2]

[1] جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، derradjiraki@yahoo.fr

[2] جامعة لونيسي علي- البليدة 2-، Amine1358@hotmail.fr

ملخص: لقد أصبحت قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل فالهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على واقع التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو إن إتساع الفجوة بينهما يرجع من جهة إلى طبيعة التعليم العالي في الجزائر من خلال التوسع السريع وغير المخطط مع انخفاض درجة الملائمة بين مخرجاته وإحتياجات سوق العمل من ناحية الكيف والكم، ومن جهة أخرى يتعلق بطبيعة العمل المحلي من خلال عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية يضاف إليها عدم توافق المهارات المتوفرة لدى الخريجين مع طبيعة الأعمال.

كلمات مفتاحية: التعليم العالي؛ سوق العمل؛ الجودة، التوازن.

Abstract: The issue of harmonization between higher education outflows and the needs of the labor market has become one of the most important issues of economic and social development in Algeria, it is of particular importance today and is of great vital importance for the future. The objective of this study is to shed light on the reality of higher education and the labor market in Algeria.

The results of this study concluded that the causes of the gap between them can be defined on the one hand to the nature of higher education in Algeria thanks to the rapid and unplanned expansion with a low appropriate degree between these exits and the needs of the labor market in terms of quality and quantity, on the other hand, on the nature of local work through the imbalance of supply mechanisms and the demand for skilled labor in the labor market, in addition to the lack of available skills of graduates according to the needs of the labor market business.

Keywords: higher education; labor market; quality; balanced.

المؤلف المرسل: راقي دراجي، الإيميل: derradjiraki@yahoo.fr

1. مقدمة:

أصبحت اليوم العديد من الدول تولي اهتماما كبيرا لتعليم العالي لما له من أهمية وتأثير على العديد من المجالات (إقتصادية، ثقافية، إجتماعية ....) حيث أصبح يشكل محورا أساسيا في إحداث التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو

الاقتصادي وميزة تنافسية حقيقية يصعب اكتسابها وهذا ما يوفره التعليم الذي يعتبر إستثمار في الرأسمال البشري، فالتعليم لم يعد ينظر إليه كخدمة تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، بل أصبح ينظر إليه كإستثمار يحقق عائدا إقتصاديا حيث تقوم مختلف مؤسسات التعليم بهذه المرحلة بتكوين اليد الفنية المؤهلة لمختلف الهيئات و المؤسسات وفي هذا الصدد يقول بيتر دروك Peter Drucker : « هم الذين يعملون بأيدهم وعقولهم ولكن عملهم اليدوي يعتمد على المعرفة النظرية التي تلقوها خلال التعليم العالي(**اليونيسكو، 2009، » ص19**).

فالجزائر مند الإستقلال تسعي لنهوض باقتصادها وقامت بتبني بعض النماذج التنموية وخاصة في مطلع سبعينيات القرن الماضي في ظل الخيار الاشتراكي للتنمية ومع بداية التسعينات في إطار الانفتاح السياسي والإقتصادي أولت الجزائر إهتماما خاصا لقطاع التعليم العالي الذي ترصد له ميزانيات معتبرة خاصة في السنوات الأخيرة مع إرتفاع أسعار المحروقات وإنتعاش موارد الدولة، الأمر الذي إنعكس على القطاع حيث شهدت مؤسسات التعليم العالي تطور ملحوظا خاصة من الناحية الكمية (**بن غنيمة، 2015/2014، ص05**). فتزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي الذي يعد القطاع الأساسي في التوظيف، وزيادة النمو الديمغرافي وتوسع الجزائر في التعليم العالي لأسباب اجتماعية وسياسية دون اعتبار للمعايير الاقتصادية، أدى ذلك إلى خلق مشاكل عديدة منها اختلال ما بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وطلب سوق العمل و تفاقم مشكلة البطالة، فمشكلة بطالة المتعلمين ناتجة في الأساس عن ارتفاع معدل النمو في عدد خريجي الجامعات بالمقارنة بمعدل نمو فرص العمل في سوق العمل (**قريبي، 2015، ص148**) .من هذا المنطلق تتمحور الإشكالية الجوهرية لهذه الورقة البحثية حول : **إلي أي مدى ساهمت مخرجات التعليم العالي في مواكبة احتياجات سوق العمل في الجزائر ؟**.

و من أجل تسهيل الدراسة وتحويل هذه الإشكالية إلى ترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره، فقد تم طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع التعليم العالي في الجزائر ؟
- ماهو واقع سوق العمل في الجزائر ؟
- ما هي آليات ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل في الجزائر ؟

– فرضيات الدراسة: إستنادا إلى مشكلة الدراسة و للإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية و التي كانت المرشد المهم لإتجاهات الباحث في هذه الدراسة:

- لقد عرف قطاع التعليم العلي بالجزائر تطور ملحوظا و يتجلى ذلك من خلال عدد مؤسسات التعليم العلي و الطلبة المتخرجين منها؛
- عرف سوق العمل في الجزائر نموا متسارعا في القطاعين العام والخاص؛
- وضعت الدولة ترسانة من التشريعات و الإجراءات في سبيل ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل.

– أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة تنبع من المكانة التي تحتلها مخرجات التعليم العالي في تزويد سوق العمل بمختلق الكفاءات من الموارد البشرية في الجزائر، و ذلك راجع لأهمية المورد البشري بإعتباره عنصر هام من عناصر الإنتاج، إلى

جانب عناصر الإنتاج الأخرى المتمثلة في التكنولوجيا، الأرض، رأس المال، و التنظيم، و بالتالي ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل جسر الهوة بين مخرجات التعليم العلي و سوق العمل، من أجل الإستفادة من هذ العنصر في تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية.

– **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع و تطور التعليم العالي في الجزائر؛
- التعرف على جودة التعليم العالي في الجزائر؛
- التعرف على سوق العمل في الجزائر؛
- التحديات التي تواجه مواكبة مخرجات التعليم العالي لواقع سوق العمل في الجزائر؛
- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الجزائر.

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذا المقال إلى قسمين في القسم الأول سوف نتطرق إلى واقع التعليم العالي في الجزائر وأهم التطورات التي عرفها أما القسم الثاني فقد خصصناه لدراسة أهم العوامل التي أدت إلى إتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

2. واقع التعليم العالي في الجزائر:

قبل محاولة التقرب من الجامعة الجزائرية في صورتها الراهنة سواء من خلال واقعها ووضعيتها الحالية من حيث الكم والكيف لابد من ذكر أهم المراحل التي مرت بها والتحولات التي عرفتها.

1.2 المراحل التي مرت بها منظومة التعليم العالي بالجزائر

يقوم التّعليم العالي بتركيز على آلية أساسها فن الانتقاء والتحليل والتركيب، فهو لا يعني مجرد جمع المعلومات فحسب وإنما التركيز على ابتداع أدوات للتعامل مع هذه المعلومات .وهذا ما أشارت إليه مجموعة من التعاريف، فحسب عدي عطا التّعليم العالي هو: « كل أنواع التّعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة » (**عدي، 2011، ص21**).

كما عرّفه محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة على أ نّه ": « ذلك التّعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التّعليم العام بعد الثانوية العامة، ويقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين ، ويتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص» (**أبو عظمة، 2001، ص220**).

فالتعليم العالي في الجزائر شهد بدوره تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي عقبت الإستقلال حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى (1962 – 1969): يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي جامعة الجزائر سنة 1907، وتعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات بعد الإستقلال استحدثت جامعات أخرى جديدة في المدن الكبرى (وهران، قسنطينة، عنابة) أما النظام البيداغوجي المتبع هو ما كان موروثا عن الفرنسين إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات، تمنح فيها شهادات الليسانس بعد ثلاث سنوات دراسة وشهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة واحدة وشهادة الدكتورة الدرجة الثالثة وتدوم سنتان على الأقل بعد إنجاز أطروحة علمية وهو بمثابة ماجيستر هو ما معمول به حاليا وفي الأخير شهادة دكتورة تصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي مع العلم أن التعليم العالي خلال هذه الفترة كان ملحقا بوزارة التربية.

المرحلة الثانية (1970 – 1988) : تبدأ هذه المرحلة بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 لتباشر بعد ذلك مباشرة في مشروع إصلاح التعليم العالي سنة 1970 الذي تم تركيز فيه على تنويع وتكثيف التخصصات الجامعية مع زيادة عدد الجامعات موزعة جغرافيا على كل الوطن مع التأكيد على تحسين المستوى العلمي وإحلال اللغة العربية محل الفرنسية حيث أصبحت جل التخصصات الإنسانية باللغة الوطنية.

من جملة الإصلاحات تلك القرارات التي طالت مراحل الدراسة الجامعية حيث أصبحت شهادة الليسانس تمنح بعد أربع سنوات بدلا من ثلاثة سنوات والوحدات الدراسية هي المقاييس السداسية ثم تأتي مرحلة ما بعد التدرج بحصول على شهادة الماجيستير بعد مدة تدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزئيين الأول مجموعة مقاييس النظرية والثاني فيه إنجاز بحث أكاديمي وبعد ذلك تأتي مرحلة ما بعد التدرج الثانية وهي مرحلة الدكتوراه علوم تدوم حوالي خمس سنوات. كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 والتي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى أفاق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة ومن جهة أخرى تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية.

المرحلة الثالثة 1988 إلى يومنا هذا : لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات كثيرة خلال هذه الفترة تهدف هذه الإصلاحات إلى تنمية هذا القطاع وإعادة توجيهه وهيكلته بالدرجة الأولى حيث تميزت هذه المرحلة بوضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي يوافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998 والقرار خاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات. وأهم مميز هذه الفترة الإصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية في سنة 2004 والمتمثل في إقحام النظام الجديد LMD (**كياري، 2014، ص103**)، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية بدايتا بطور الليسانس الذي يشمل مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ست (06) سداسيات تضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثانيهما في تكوين متخصص، أما طور الماستر يشمل مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع (04) سداسيات، الهدف من هذا التكوين هو

التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة أما طور الدكتوراه و الأخير من هذا النظام يشمل ست (06) سداسيات و هدف منه تحسين مستوى الطالب عن طريق البحث من أجل تعميق المعارف في تخصص محدد.

2.2 تطور التعليم العالي في الجزائر: لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر كانت تسيير من قبل المستعمر الفرنسي إبان الإستعمار لتستحدث جامعات أخرى بعد الإستقلال موزعة على كامل أنحاء البلاد (48 ولاية) حيث وصل عددها سنة 2017 إلى 107 مؤسسة جامعية كما هو موضح في الجدول1، بإضافة إلى ذلك تشمل شبكة البحث العلمي أحد عشر مركز بحث وأربع وحدات بحث وثلاث وكالات أبحاث بالإضافة إلى مختبرات بحوث عديدة .ويسهر على خدمة الطلبة 59 مديرية خدمات جامعية في حوالي 388 إقامة جامعية، يستفيد % 75.5 منهم من المنح الجامعية و % 39 من حق الإيواء.

الجدول 1: شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

المؤسسة	العدد
الجامعات	48 + جامعة التكوين المتواصل
المراكز الجامعية	05
الملحقات الجامعية	10
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا للأساتذة	11
المدارس التحضيرية	12
المجموع	**107**

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،2017، *https://www.mesrs.dz*

كما تتوزع هذه المؤسسات التعليمية الجامعية على التراب الوطني من الغرب إلى الشرق حسب الشكل 1.

الشكل 1: توزيع المؤسسات الجامعية

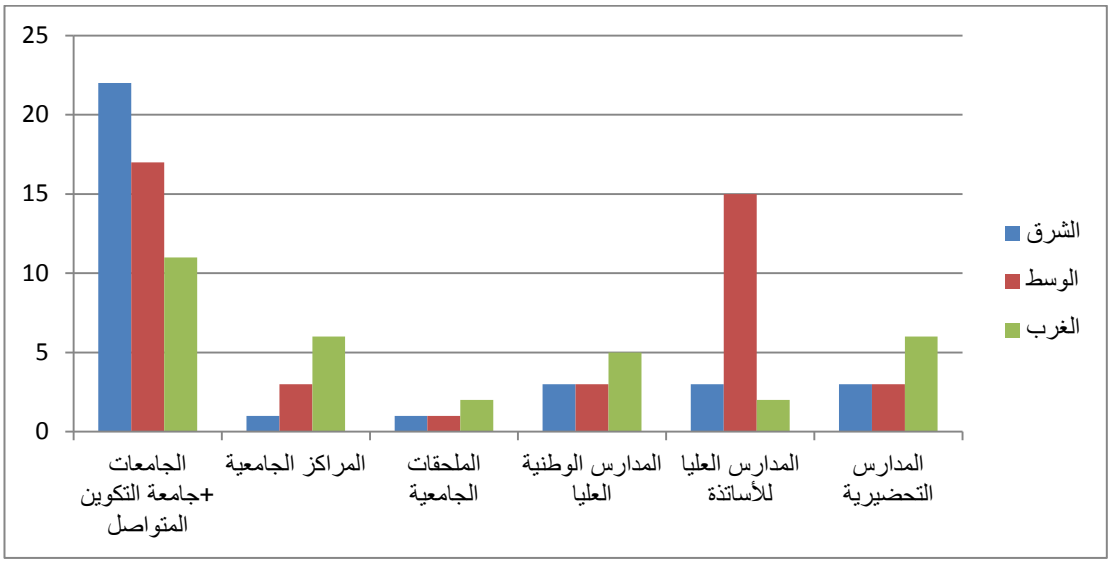

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2017، *https://www.mesrs.dz*

وبالنسبة لعدد الطلبة المسجلين فاق كل التوقعات في السنوات الأخيرة ليتجاوز المليون والنصف مليون طالب سنة 2016 بعدما كان لا يتجاوز 700 173 1 طالب خلال سنة 2010 حسب الشكل رقم 2 هذه الزيادة هي نفسها التي عرفتها الجامعات الجزائرية لمدة أربعين سنة منذ 1962 بثلاثة جامعات على مستوى الوطن بعدد لا يفوق 2000 طالب إلى سنة 2001 حيث وصل عدد الطلبة المسجلين 617 488 طالب كل هذا يفرض على الدولة تحديات مع الزيادات المتسارعة في السنوات الأخيرة للطلبة مسجلين على مستوى 107 مؤسسة جامعية المتواجد بـ 48 ولاية.

الشكل 2 : عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2010 -2016)

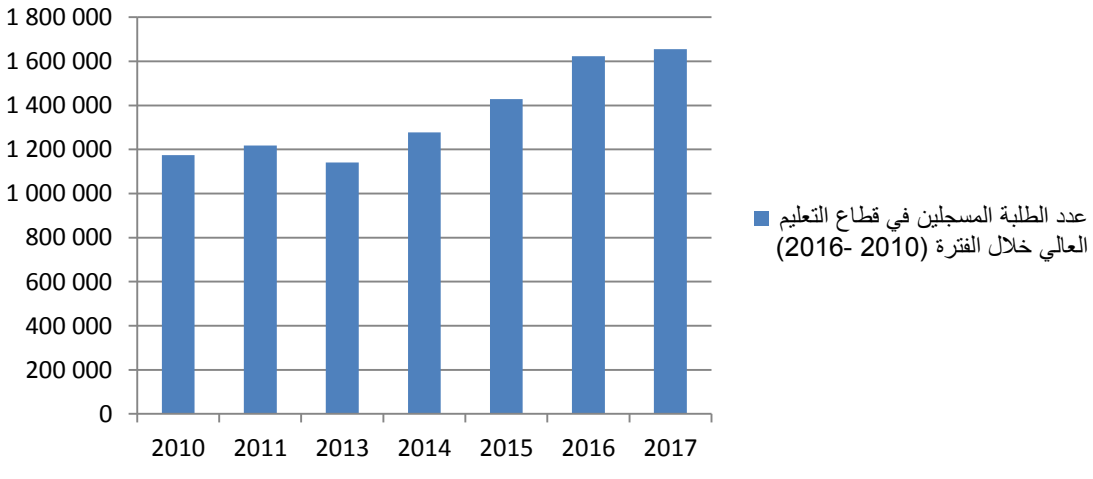

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2017، *https://www.mesrs.dz*

هذه الأعداد المتزايدة من الطلبة المسجلين في المؤسسات الجامعية دفع بالدولة إلى بذل كثير من المجهودات من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات الأخيرة ، حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2017ما يعادل 310,12 مليار د.ج مقارنة مع سنة 2010 والتي خصصت لهذا القطاع ما يقارب 173,84 مليار د.ج، وشهدت ميزانية قطاع التعليم العالي معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2010 إلى غاية 2017 وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الاعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم العالي إلى :ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع، ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات، ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية، وارتفاع عدد المسجلين في الجامعات.

الشكل 3 : حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال الفترة (2010 – 2017) بمليار دج

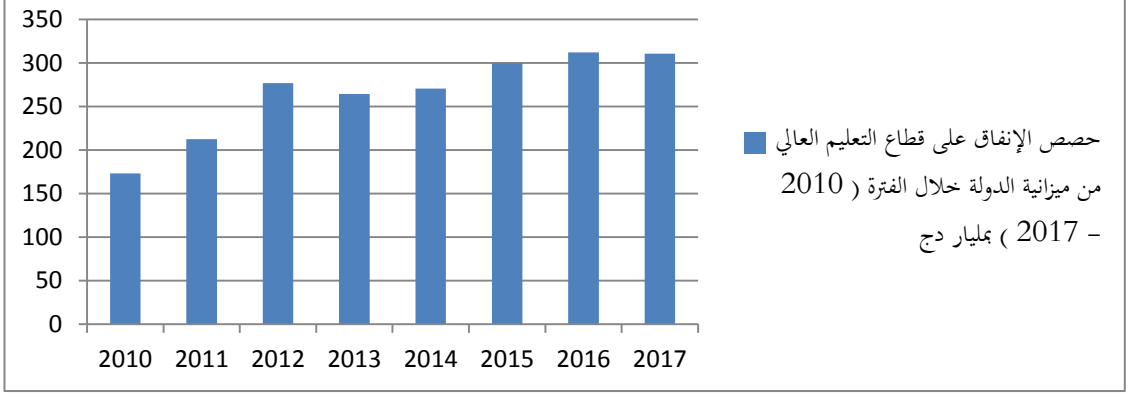

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،2017، *https://www.mesrs.dz*

من خلال الشكل 4 نلاحظ أن نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي في الجزائر هو في تطور مستمر وهذا طبيعي يرجع إلى الزيادات التي عرفتها ميزانية قطاع التعليم العالي حيث تضاعف بعد ما كان 90 000 دج سنة 2000 ليصل إلى 212 014 دج سنة 2014 الإ أننا نلاحظ من خلال الشكل إنخفاض هذا النصيب في 2015 وهذا يرجع إلى الإرتفاع الذي عرفته الجامعة الجزائرية في عدد الطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة الذي لم يقابله نفس الزيادة في الإنفاق بسب الأزمة التي تمر بها البلاد ما يطرح الكثير من التساؤلات حول مصير قطاع التعليم العالي في الجزائر الذي ينتظره الكثير من التحسينات لمواكبة التنمية الإقتصادية.

الشكل 4 : نصيب كل طالب من الإنفاق على قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2010 - 2016)

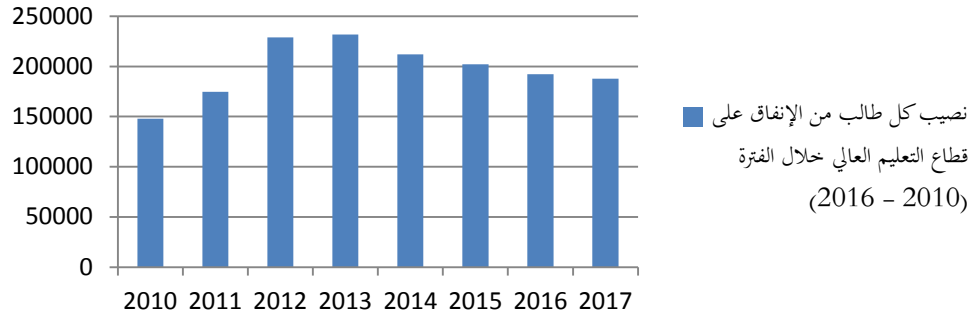

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،2017، *https://www.mesrs.dz*

3.2 الجودة في التعليم العالي:

نظرا لكون الجامعة طرفا إجتماعيا فاعلا ينتظر منها أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع، فتكوين الطلبة لحصولهم على الشهادات يعتبر إنجازا بالنسبة للجامعات، إلا أن المشكلة أكبر من ذلك فليست الشهادة فقط معيار على مساهمة الخريج في الحياة العملية، فنظرا للكم الهائل من الطلبة الذين تستقبلهم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية سنويا ويتخرج كم كبير أيضا منهم، ورغم تعدد التخصصات التي توفرها هذه المؤسسات لطلبها، يبقى دائما الحديث عن جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر من أجل تزويد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة التي تساهم في التنمية الإقتصادية .

أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية يحضى باهتمام بالغ لدى المعنيين لدوره الكبير في التحسين المستمر ويشير مفهوم جودة التعليم العالي عند Rohodes بأنه: « عملية إدارية ترتكز على عدة قيم ومعلومات يتم عن طريقها توظيف مواهب وقدرات أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات لتحقيق التحسين المستمر لأهداف الجامعة » (**الصرايرة، 2008، ص10**) .

ولفهم أكثر جودة التعليم العالي يمكن الاعتماد على المقاربة النظمية بإعتبار التعليم العالي كنظام مكون من ثلاث مكونات رئيسية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات، وبما أن دراستنا تركز على دراسة المخرجات فيمكن وصف جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي بأنها الإستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع.

ومن المعلوم أن مخرجات النظام تتأثر إلى حد كبير بنوعية مدخلاتها فضلا عن دور العمليات في ذلك، ولذا فإن على أي منظمة– مهما كانت طبيعة نشاطها –يتوجب عليها أن توفر بعض العناصر المهمة في مدخلاتها كمتطلبات أساسية لابد

من توافرها لكي يتم تحويلها الى مخرجات بصورة منتجات أو خدمات، ويوضح الشكل (5) التعليم العالي حسب المقاربة النظمية (**الظالمي، 2012، ص 151**).

الشكل 5 : التعليم العالي حسب المقاربة النظمية

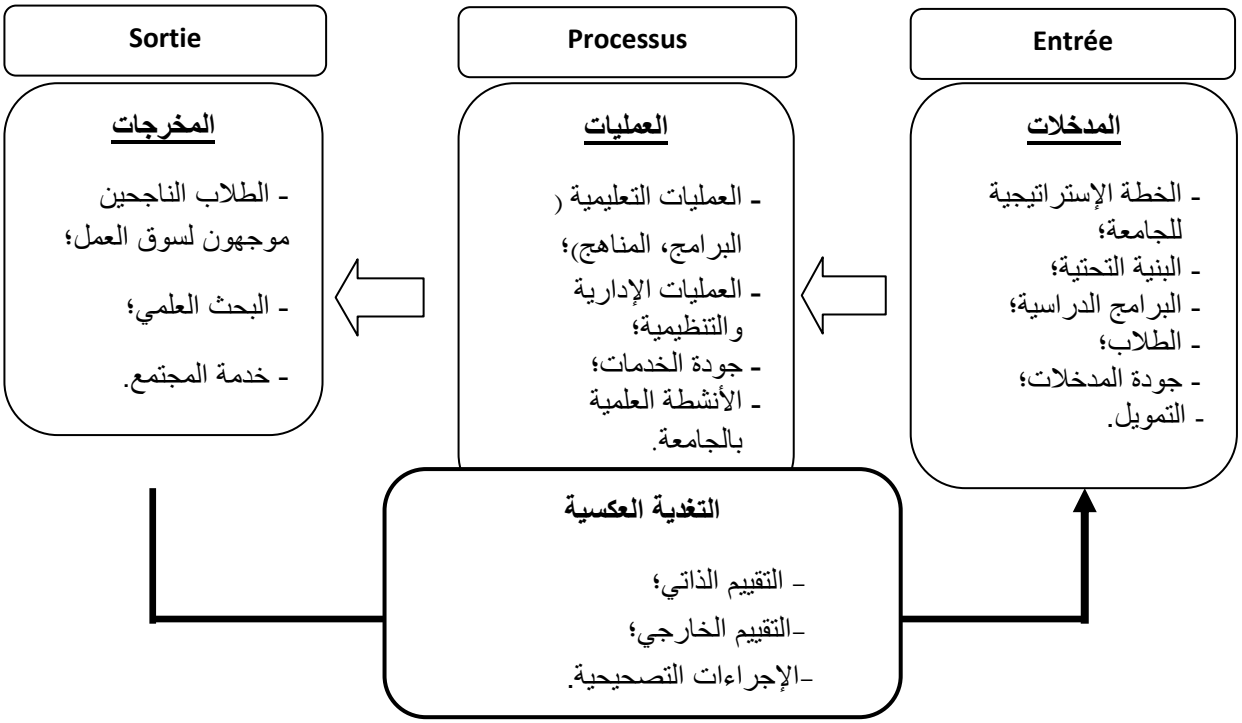

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على محسن الظالمي و آخرون، 2012، ص153.

من خلال درستنا هذه النظر في مستوى مخرجات نظام التعليم العالي هو مرتبطة بنوعية الطالب المتخرج الذي يعتبر منتجا لابد أن يستجيب لخصائص معينة تماشيا مع سوق العمل: (**العبيدي، 2009، ص10**)

- أن يكون مزودا بالمعارف والمهارات والكفاءات التي تساعده في الاندماج في سوق العمل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن عمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب؛
- أن يكتسب خبرة تجعله قادرا على إكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى الحياة؛
- أن يكون قادرا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل؛
- أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطور معارفه وكفايته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمة المطاف بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات؛
- أن يتحلى بالانفتاح على الأخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يفيد ويستفيد ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة؛
- أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع.

3. مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر:

تسعى أي دولة الوصول الى المواءمة بين القوى العاملة المؤهلة (خاصة خرجي الجامعات) ودرجة الحاجة إليها في سوق العمل من أجل تفادي الوقوع في ظاهرة البطالة بين المتخرجين من الجامعات، ويحتاج الأمر إلى إحداث توازن بين الطلب على القوى العاملة وعرضها حسب مستواها وتخصصها التعليمي اجتنابا للوقوع في بطالة المتعلمين والتي تتضمن هدرا في الموارد البشرية والميزانيات التي تم إنفاقها على قطاع التعليم العالي.

1.3 سوق العمل في الجزائر:

يعرف سوق العمل بانه « نوع من أنواع الأسواق الإقتصادية يجتمع فيه كل من طالبي الشغل الذين يبحثون عن وظائف مناسبة، مع عارضي التشغيل (الشركات و المؤسسات المختلفة)، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين الطرفين. كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا، بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف أي تفاعل لقوى الطلب و العرض على خدمات العمل » (**بن شهرة، 2009، ص197**) ، ومن أهم ما ميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي:

- **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة و من أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور عالية.
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** ولو تشابهت سواء الأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين ولأسباب اختلاف السن أو الثقافة.
- **تأثر عرض العمل:** و ذلك بسلوك العمل وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة) .

سوق العمل في الجزائر عرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية نقائص وعجز كبير في التسيير. فمن خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن قطاع الخدمات يتصدر قائمة القطاعات حيث قدرت النسبة بـ 30,7 % من مجموع العمالة يليه قطاع البناء بنسبة 19 % وهذا نظرا لما تعرفه الجزائر من مشاريع ضخمة في بناء البنية التحتية ثم قطاع التجارة بنسبة 15,1 % فإتساع نطاق هذا القطاع راجع إلى الإرتفاع الرهيب الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة في قيمة الواردات بإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان في حين أن قطاع كالصناعة الذي من المنتظر أن يكون أكثر فعالية ويكون أكثر القطاعات مشغلة لليد العاملة لم يساهم في خلق العمل إلا بنسبة 13,8% ، وهو نفس الشيء بالنسبة لقطاع الزارعة الذي لم يخلق سوى 11,7 %.

الجدول رقم 2 : توزيع الفئة الشغالة حسب الجنس والنشاط الإقتصادي لسنة 2010

النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزارعة	1040000	12,6	95000	6,5	1136000	11,7
الصناعات التحويلية	747000	9	399000	27,1	1146000	11,8
الصناعات الإستخراجية	177000	2,1	14000	0,9	191000	2
البناء	1860000	22,5	25000	1,7	1886000	19,4
التجارة	1415000	17,1	60000	4,1	1475000	15,2
النقل والاتصال	513000	6,2	29000	2	542000	5,6
خدمات تجارية أخرى	323000	3,9	52000	3,6	357000	3,9
خدمات غير تجارية	2185000	26,5	799000	54,2	2985000	30,7
المجموع	**8251000**	**100**	**1474000**	**100**	**9735000**	**100**

المصدر : رماش هاجر، 2014، ص110.

فمن خلال هذه المعطيات يتضح لنا الخلل الذي يعاني منه سوق العمل في الجزائر فقطاعات منتجة تساهم في التنمية الإقتصادية وتخلق مناصب عمل دائمة كقطاع الصناعة والزراعة لم تساهم إلا بنسب منخفضة أما القطاعات الأخرى كالخدمات، التجارة، النقل والبناء التي هي مكملة لهذين القطاعين ساهمت بنسبة أكبر في سوق العمل (**رماش، 2014، ص110**).

2.3 التحديات التي تواجه مواكبة مخرجات التعليم العالي لواقع سوق العمل في الجزائر:

أن سوق العمل في الجزائر يتأثر بعدة عوامل داخلية أبرزها عدم موائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلباته. فمخرجات التعليم العالي لم تستطيع تزويد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة ما سبب في زيادة البطالة من هذه الفئة بالمقارنة مع الفئات الأخرى من المجتمع حسب ما يبينه الجدول رقم 3.

الجدول 3 : توزيع البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي خلال سنتي 2013 و2014

البيان	2013			2014		
المستوي التعليمي%	الذكور	الإناث	المجوع	الذكور	الإناث	المجوع
بدون تعليم %	2,2	5,5	2,7	2,6	3,7	2,7
تعليم إبتدائي %	6,4	9,7	6,7	6,9	8,2	7
تعليم متوسط %	10,4	17,3	11,1	11,3	16,1	12
تعليم ثانوي %	7,9	16	9,7	8,3	15	9,7
تعليم جامعي %	9,4	19,4	14	9,9	21,8	15,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2014، *http://www.ons.dz*

هذه البطالة التي وصلت إلى 15,4 % سنة 2015 و17,6 % سنة 2017 في فئة خريجي الجامعات ما هي إلا نتاج لإختلالات يعيشها قطاع التعليم العالي في الجزائر التي لم تجعله يواكب متطلبات سوق العمل ونرجعها أساسا إلى:

- **تخرج عدد كبير من طلبة في تخصصات العلوم الإجتماعية والإنسانية:**

بلغ عدد الطلبة المتخرجين سنة 2011 حوالي 246400 طالب وهي موزعة حسب التخصصات الموجودة في الجدول رقم 4.

الجدول 4 : عدد الطلبة المتخرجين سنة 2011 حسب التخصصات

التخصصات	العلوم الدقيقة والتكنولوجية	علوم الطبيعة وعلوم الأرض	العلوم الطبية بما فيها البيطرة	العلوم الاجتماعية والإنسانية
عدد المتخرجين	49400	19200	6500	171300
النسبة %	20,02	7.79	2.64	69.5

المصدر :إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2011، *https://www.mesrs.dz*

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض الكبير في عدد الطلبة المتخرجين من التخصصات العلمية لتصل إلى 30,5 % بعدما كانت سنة 1990 تصل إلى حوالي 61,5 %. وفي المقابل نجد عدد كبير من الطلبة المتخرجين من تخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية الذي وصل سنة 2011 إلى 171300 طالب ما نسبته 69,59%. الطلبة المتخرجين من هذه التخصصات تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل بسهولة نظرا لتشبع الذي يعرفة سوق العمل من هذه التخصصات وتجميد التوظيف بالإدارة العمومية، فالسوق في حاجة ملحة إلى الفنيين و المهندسين و العمالة المهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها و مجالاتها، ومن ثم وجب على الجامعة أن تعمل على توجيه الطلبة نحو مجالات التكوين حيث يعاني الاقتصاد الوطني أكبر نقص في الإطارات، واستحداث تخصصات علمية تكون مواكبة لاحتياجات سوق العمل.

– يعرف التعليم العالي عجز في التأطير:

حيث قدر عدد الأساتذة الدائمين 60000 أستاذ سنة 2017 معظمهم أساتذة مساعدين يؤطرون حوالي 1655000 طالب أي بمعدل 27 طالب لكل أستاذ وهو معدل بعيد عن المعايير الدولية الذي هو 15 طالب لكل أستاذ. قلة التأطير الذي تعرفه الجامعات الجزائرية يأثر على جودة مخرجات التعليم العالي الموجهة لسوق العمل.

– التسيير الغير الفعال لميزانية التعليم العالي:

على الرغم من الميزانية الضخمة التي تخصصها الدولة تبقى ضعيفة للنهوض بقطاع رئيسي كقطاع التعليم العالي الذي يلعب دورا أساسيا في تنمية رأس المال البشري للبلاد. فالتطور الكمي الذي عرفه قطاع التعليم العالي من إرتفاع في عدد الطلبة المسجلين والهياكل الجامعية حيث نلاحظ أن جزء كبير من نفقات هذه الميزانية هي موجهة لنفقات الاجتماعية والتسيير على حساب نفقات لها أثر مباشر على تحسين جودة التعليم العالي فمثلا حوالي أكثر من 30 % من ميزانية

2015 هي موجهة إلى المكتب الوطني للخدمات الجامعية (ONOU) لتغطية نفقات تسيير الخدمات الجامعية (إطعام، نقل ومنحة لطلبة).

– غياب علاقة ما بين الجامعة ومحيطها:

إن بقاء الجامعة الجزائرية حبيسة نفسها غير متطلعة على محيطها جعل مخرجات التعليم العالي غير موائمة لسوق العمل. فكثير من الطلبة ذات كفاءات عالية الذين يتخرجون سنويا لا يجدون في سوق العمل الوظيفة التي تتوائم مع تخصصهم ما يدفعهم إلى الهجرة نحو الخارج حيث بلغ عدد الطلبة الذين هجروا سنة 2017 سواء للعمل أو إتمام الدراسة حوالي 23000 طالب ما يكبذ الدولة خسائر كبيرة.

– توسع الجزائر في التعليم العالي لأسباب اجتماعية وسياسية دون اعتبار للمعايير الاقتصادية :

بعد الإستقلال إعتمدت الجزائر مبدأ ديمقراطية التعليم ما شجع السياسات الحكومية المتعاقبة للإستثمار والانفاق في التعليم عامة والجامعة خاصة وما ارتبط بهذا القطاع من توسع في المؤسسات الجامعية عبر الوطن ومن مجانية الخدمات المرتبطة به حيث شهد التعليم العالي نقلة نوعية وكبيرة في السنوات الإخيرة، فقد ازداد عدد المدارس العليا و الجامعات والطلبة بشكل ملحوظ كما تم التوسع في المجالات والشعب المفتوحة للتكوين فقدمت بذلك الجامعات أعداد هائلة من الخرجين الجامعيين وصلت سنة 2016 حوالي 350 ألف طالب متخرج الذين دخلوا سوق العمل بمختلف التخصصات فزاد بذلك العرض من طالبي العمل في ظل محدودية المناصب المفتوحة بسب قلة الاستثمارات والأزمة التي يمر بها مؤخرا الاقتصاد الوطني.

4. تحليل النتائج: من خلال دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، و المتمثلة في مايلي:

- تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر كانت تسيير من قبل المستعمر الفرنسي إبان الإستعمار لتستحدث جامعات أخرى بعد الإستقلال موزعة على كامل أنحاء البلاد (48 ولاية) حيث وصل عددها سنة 2017 إلى 107 مؤسسة جامعية. و بذلت الحكومة الجزائرية كثير من المجهودات من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات الأخيرة ، حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2017 ما يعادل 310,12 مليار د.ج مقارنة مع سنة 2010 والتي خصصت لهذا القطاع ما يقارب 173,84 مليار د.ج، و هذا ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى**؛
- القطاعات المنتجة و التي تساهم في التنمية الإقتصادية وتخلق مناصب عمل دائمة كقطاع الصناعة والزراعة لم تساهم إلا بنسب منخفضة أما القطاعات الأخرى كالخدمات، التجارة، النقل والبناء التي هي مكملة لهذين القطاعين ساهمت بنسبة أكبر في سوق العمل. و هذا ما **ينفي الفرضية الثانية**؛

- قامت الحكومة الجزائرية بوضع عدة أليات لإستيعاب متخرجي مؤسسات التعليم العالي سواء في القطاعين العام أو الخاص و دائمة أو مؤقتة و ذلك بما يتلائم مع تخصصاتهم و كفاءاتهم المهنية. و هذا ما **يؤكد على صحة الفرضية الثالثة.**

5. الخاتمة:

يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى بإهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الإقتصادي والإجتماعي بالرأسمال الكفء والمساعدة على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية.

وعلى غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في الجزائر من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة المتخرجين حاملين لشهادات عليا، في وقت تتصلب سوق العمل أمام خلق فرص جديدة لاستيعاب هذه الطاقات، حيث تشير الإحصائيات إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الخرجين بشكل مستمر التي قفزت إلى حدود 17,6% من إجمالي القوى العاملة في الدولة. فالأسباب التي أدت إلى إستفحال البطالة وسط خريجي الجامعات تنقسم إلى نوعين، الأول متعلّق بطبيعة التعليم العالي في الجزائر من خلال التوسع السريع وغير المخطط في التعليم العالي مع انخفاض درجة الملائمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل من ناحية الكيف والكم، أما السبب الثاني فهو يتعلق بطبيعة العمل المحلي من خلال عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية، يضاف إليها عدم توافق المهارات المتوفرة لدى الخريجين مع طبيعة الأعمال. فإحداث التوازن بين ما تعرضه الجامعة الجزائرية وبين ما يتطلبه سوق العمل يستوجب إعادة النظر في كثير من إختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي وفي المقابل إعطاء أكثر مرونة لسوق العمل.

6. المراجع:

1- اليونسكو، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 1998 - 2009 ، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، التقرير الإقليمي، 6 جويلية 2009.

2- خالد أحمد الصرايرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، الأردن، جامعة مؤتة للدراسات العليا، المجلد الأول، العدد 1، 2008.

3- رماش هاجر، إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.

4- سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 6-10 ديسمبر 2009.

5- عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتّقييم في مؤسسات التّعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، دار البداية(الأردن: دار البداية، 2011).

6-كياري فطيمة الزهرة، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، العدد 4، ديسمبر 2014.

7- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع(الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2009).

8- محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (التخصص: السياسة العامة) غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015/2014.

9- محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الإفادة منها في تطوير التّعليم العالي في السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 14، 2001.

10- محسن الظالمي و آخرون، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، مجلة الإجارة والإقتصاد، العدد 90، 2012.

11- ناصر الدين قريبي، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل (دراسة إستكشافية). مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

12- الديوان الوطني للإحصاء، *http://www.ons.dz*